

# الحكومة السودانية توسع دائرة الحوار مع الحركات المسلحة

## تفاوض شعبي سوداني بحكومة الكفاءات الجديدة

يلقى السودانيون آمالهم على حكومة الكفاءات التي أعلن عنها رئيس الوزراء عبدالله حمدوك. نظرا لما ركمه الوزراء الذين تم الاختيار عليهم من خبرات طويلة في اختصاصات متعددة إضافة إلى تشريك المرأة السودانية بالمشهد السياسي الجديد، في العبور بالبلاد إلى بر الاستقرار، كما يبدي السودانيون تفاؤلا لهم عقب توسيع دائرة الحوار مع الحركات المسلحة استكمالاً لمسار السلام بالبلد.

**الخرطوم -** قال عضو المجلس السيادي بالسودان، صديق تاور، السبت، إن لجنة مفوضية السلام، عقدت أول اجتماعاتها، تمهيدا لتشكيل مفوضية السلام للتواصل مع الحركات المسلحة. وأوضح تاور في تصريحات إعلامية، أن المجلس تواصل مع الحركات المسلحة، لإعداد رؤية موحدة حول المفوضية خلال اليومين القادمين قبل صدور مرسوم دستوري بتشكيلها.

وعقدت لجنة إعداد التصور الهيكلي لمفوضية السلام التي شكلها المجلس السيادي، أول اجتماع لها بالقصر الجمهوري، تحت إشراف أعضاء المجلس ياسر العطا، وصديق تاور، ومحمد الحسن التعاشي.

**نوعية الوزراء المختارين، الذين غلب عليهم الطابع الأكاديمي والخبرات الطويلة، يفترض أن يخوضوا معركة مصيرية في تاريخ بلد يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة**

وتوقع عضو المجلس السيادي، أن "تفرغ اللجنة من مهمتها خلال اليومين القادمين، وتبدأ التواصل مع الشركاء في الكفاح المسلح لإطلاعهم على هذه الخطوة والوصول معهم إلى رؤية موحدة حول المفوضية، قبل أن يصدر رئيس المجلس السيادي المرسوم الدستوري بتشكيلها".

وتمتد أحزاب سودانية هذه الخطوة التي رأت فيها استكمالاً لمسار السلام في البلاد، وأشاد حزب الأمة القومي برغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان

ويطغى الاهتمام بنوعية الوزراء المختارين، الذين غلب عليهم الطابع الأكاديمي والخبرات الطويلة في مجالات عديدة داخل وخارج السودان، والذين يفترض أن يخوضوا معركة مصيرية في تاريخ بلد يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة.

والخميس، أعلن حمدوك، التشكيل الوزاري الذي ضم 18 وزيراً بينهم 14 رجلاً (ضمنهم عسكريان في حقبيتي الدفاع والداخلية) و4 نساء، فيما أرجأ تعيين وزير الري والثروة الحيوانية والبنية التحتية، لمزيد من التشاور. وهذه أول حكومة مدنية، عقب عزل الجيش للرئيس السابق عمر البشير، بعد



**نجاح سوداني في بلورة رؤية موحدة**

ووقع تعيين الدكتور عيسى عثمان شريف، وزيراً للزراعة، وشريف دكتور في الزراعة، وعمل في عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية والزراعة.

وتشارك المرأة السودانية في الحكومة الجديدة بأربع حقائب وزارية.

وبدأت في السودان، يوم 21 أغسطس الماضي، مرحلة انتقالية تستمر 39 شهراً، وتنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم السلطة خلالها كل من المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي. ويأمل السودانيون أن تنتهي المرحلة الانتقالية اضطرابات متواصلة في بلدهم منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل الماضي عمر حسن البشير.

الحراك الجماهيري بالبلاد. وشارك في المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي الذي استلم السلطة عقب عزل البشير، وتم حل المجلس رسمياً مع تشكيل المجلس السيادي الذي أدى أعضاؤه اليمين الدستوري في 21 أغسطس.

واختار حمدوك ياسر عباس محمد، وزيراً للري والموارد المائية في الحكومة الانتقالية. وهو متخرج من جامعة الخرطوم كلية الهندسة قسم الهندسة المدنية، وحصل على الماجستير والدكتوراه من معهد "آي.آتش.دي" في هولندا. وعمل خبيراً بالأمم المتحدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وقدم عدة بحوث وأوراق من ضمنها الإنذار المبكر للفيضانات.

بالبنك الدولي. ووقع اختيار المهندس عادل علي إبراهيم، وزيراً للطاقة والتعدين في حكومة حمدوك. وتخرج إبراهيم من جامعة الخرطوم عام 1981، وحصل على بكالوريوس العلوم قسم جيولوجيا.

عمل في قطاع النفط والتجارة لدى العديد من الشركات في المملكة المتحدة ومصر والإمارات وماليزيا وعدد من دول غرب أفريقيا. كما عمل في شركات تعمل في مجال النفط بالسودان منها "بترودار" و"بتروناس".

ووقع الاختيار على مدني عباس مدني، عضو الوفد المفاوض لقوى إعلان الحرية والتغيير، وزيراً للتجارة والصناعة في الحكومة الجديدة. وبعد 1989 وحتى 2009، حيث صار خبيراً اقتصادياً بمجموعة بحوث التنمية

اشهر من احتجاجات شعبية في 11 أبريل الماضي، ويتطلع السودانيون إلى نجاح هذه الحكومة في قيادة البلاد إلى بر الاستقرار خاصة أنه وقع اختيار وزرائها على أساس الخبرة والكفاءة.

ومن أبرز وجوه حكومة الكفاءات السودانية إبراهيم البدوي الذي عينه حمدوك، وزيراً للمالية في الحكومة الانتقالية. ويشغل البدوي حالياً منصب مدير مركز السياسات والبحوث الاقتصادية بمجلس دبي الاقتصادي منذ مارس 2009. وقد انتخب مؤخراً لمنصب المدير التنفيذي لمندى البحوث الاقتصادية للول العربية وإيران وتركيا. وسبق أن التحق بالبنك الدولي منذ العام 1989 وحتى 2009، حيث صار خبيراً اقتصادياً بمجموعة بحوث التنمية

**علاوي يقترح دمج البيشمركة والحشد في القوات العراقية**

بغداد - دعا رئيس الوزراء العراقي الأسبق إباد علاوي إلى تشكيل قيادة عامة للقوات المسلحة تضم ممثلين عن البيشمركة والحشد الشعبي، لتلافي ما سماها "التداعيات السلبية الخطيرة" الناتجة عن تعدد القوى العسكرية.

وقال علاوي، وهو رئيس "المنبر العراقي" (كيان سياسي مشكل حديثاً)، عبر تويتر، إنه "لطالما أكدت ضرورة الحفاظ على هوية وسلامة الوطن ومنع تعدد القوى العسكرية لما لذلك من تداعيات سلبية خطيرة".

وأضاف أن "الحل الوحيد لتلافي ذلك يكمن في تشكيل قيادة عامة للقوات المسلحة تضم ممثلين عن البيشمركة والحشد المقاتل بقيادة القائد العام للقوات المسلحة ونائبه وزير الدفاع". وشدد على أنه "لا سبيل لاستقرارنا سوى بعراق واحد، وجيش واحد، وقرار واحد". وفي وقت سابق، تداولت وسائل إعلام محلية وثيقة موقعة من نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي جمال جعفر آل إبراهيم، تشير إلى تشكيل مديرية القوة الجوية بالحشد، وتكليف صلاح مهدي حنتوش، مديراً لها. فيما نفى لاحقاً رئيس الحشد، فالح الفياض في بيان الأنباء المتداولة عن تشكيل مديرية للقوة الجوية.

وتأتي دعوة علاوي إلى توحيد القوى العراقية لتجنب فوضى السلاح والممارسات الاستفزازية للفصائل الشيعية الموالية لإيران التي تستهدف السنة لا على مستوى سياسي وعسكري فقط وإنما على مستوى اجتماعي. ويدهم مسؤولون سنة، مجموعات مسلحة شيعية باختطاف المئات من سكان المناطق السنية في محافظات بابل (جنوب)، والأنبار (غرب) وديالى (شرق)، خلال عمليات عسكرية منذ 2014، ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

# بري يقود مصالحة بين حزب الله وجنحلاط

الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب المنتمي إلى الحزب الديمقراطي في منطقة البساتين بقضاء عاليه جنوب شرق العاصمة بيروت.

وكادت أن تفجر الحادثة فتنة درزية-درزية في الجبل، لكن تحركات رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نجحت في امتصاص فتيلها الأمني، ولم تنجح بذلك مناورات حزب الله ومحاولته استئمان حادثة قبرشمون لضرب جنحلاط وإضعاف حكومة الحريري.

والنقط حزب الله الرسالة الغربية وخاصة الأميركية التي عبرت عنها سفارة الولايات المتحدة في بيروت في بيان شدد على رفض "أي توظيف لقضية قبرشمون لغايات سياسية"، وعلى ضوء ذلك قرر الحزب الاستدارة من خلال حض حليفه أرسلان على تلمين موقفه حيال حادثة قبرشمون. وكانت الخطوة بمثابة تمهيد لتهدئة التصعيد مع جنحلاط.

وكان حزب الله قد دعم رئيس الحزب الديمقراطي في مطلبه بإحالة الحادثة إلى المجلس العدلي، في سياق رغبته في كسر جنحلاط وتحجيمه، بيد أنه وأمام الوضع الراهن، وجد الحزب نفسه مضطراً لتأجيل المعركة مع الزعيم الدرزي.

وتعود أزمة قبرشمون إلى 30 يونيو الماضي حينما واجهه موكب لوزير المهجرين صالح الغريب مجموعة من أنصار الزعيم الدرزي وليد جنحلاط، تحتج على زيارته مقترضة لوزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، لمحافظة جبل لبنان، لتنتهي المواجهة إلى تبادل لإطلاق النار بين الطرفين أسفر عن مقتل اثنين من مرافقي الماضي، وينتميان إلى الحزب الديمقراطي.

وسبق أن ذكرت مصادر سياسية في بيروت أن كبار المسؤولين اللبنانيين يأخذون على محمل الجد احتمال توجيه إسرائيل ضربة إلى مواقع لحزب الله تعتقد أنها مصانع لصواريخ بالغة الدقة جرى جمعها في الأراضي اللبنانية. وذكرت أن أكثر ما يقلق المسؤولين اللبنانيين رفع غطاء الحماية الأميركية عن لبنان في ظل إدارة انحازت كلياً إلى وجهة النظر الإسرائيلية.

ويعتقد مراقبون أن حزب الله يحاول امتصاص غضب الشارع اللبناني المستاء من جر الحزب للبلد إلى حرب جديدة مع إسرائيل، بعد إطلاق الحزب صواريخ مضادة للدبابات باتجاه قاعدة عسكرية إسرائيلية الأحد الماضي، وسط قلق ومخاوف اللبنانيين من تدرج الوضع نحو حرب سيكون لبنان أبرز المتضررين منها خاصة على المستوى الاقتصادي.

يشار إلى أن زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنحلاط عرف بمواقفه المعارضة لكل من رئيس النظام السوري بشار الأسد و"حزب الله" التي تصنفه الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب.

وتأجج الخلاف بين الحزبين بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، وانضمام جنحلاط إلى تحالف قوى "14 آذار" المناهض لتحالف قوى "8 آذار" المؤيد للنظام السوري والذي يقوده حزب الله.

وتصاعد الخلاف مؤخراً إثر تأييد حزب الله لموقف رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان (8 آذار) بعد اشتباك بين أنصار الأخير وأنصار "التقدمي الاشتراكي" في 3 يوليو الماضي، وأسفر الاشتباك عن مقتل اثنين من مرافقي وزير

انقلاب المواقف لحزب الله الذي يتحرك وفق الأجنحة الإيرانية بالمنطقة ويحدد مواقفه وفق إملاءات النظام الإيراني. ويستبعد مراقبون أن تفتتح هذه المصالحة بالضرورة صفحة جديدة بين الطرفين، لكنه بالتأكيد سيعيد إحياء قنوات التواصل بينهما، وإن لم تكن بالوثيرة نفسها التي سبقت حادثة

قبرشمون. وتأتي خطوة المصالحة في سياق مستجدات المشهد السياسي اللبناني المعقد الذي يهيمن على قراره الحزب. ومن مصلحة حزب الله التهدئة السياسية في ظل تصعيده الأخير مع إسرائيل ومحاولته توريثه للبلد في مواجهة عسكرية جديدة ترضخ لمصلحة إيران، فيما لا تراعي مصلحة اللبنانيين.



لا ثقة في مواقف حزب الله

بيروت - أعلن كل من حزب الله اللبناني و"الحزب التقدمي الاشتراكي" بزعامه وليد جنحلاط، السبت، عن توصلهما إلى تفاهم "على تنظيم الخلاف السياسي" بينهما في إطار لقاء مصالحة أجراه رئيس مجلس النواب (البرلمان) اللبناني نبيه بري.

وعقب اللقاء الذي جرى بمقر إقامة بري بالعاصمة بيروت، قال معاون السياسي للأمن العام لـ"حزب الله"، حسين خليل، في مؤتمر صحافي مشترك، إن "اللقاء جاء ليتوج المصالحة والمصالحة بين الحزبين"، مضيفاً "كان الجو ودياً في ما بيننا"، وتابع خليل "فوضنا بري لوضع أسس لحل كل المشكلات التي برزت خلال الفترة الماضية، واتفقنا على أن تعاد الأمور إلى مجاريها".

واعتبر معاون السياسي لحسن نصرالله أن "قسماً كبيراً من المسائل السياسية (لم يحددها) تشكل قاسم مشترك بين الطرفين (حزب الله والتقدمي الاشتراكي)".

من جهته، قال ممثل "الحزب التقدمي الاشتراكي" الوزير السابق غازي العريضي "اتفقنا على أن نذهب إلى تنظيم الخلاف في ما بيننا وأن نعالج السبلات بالحوار حرصاً على استقرار البلد". وأضاف في المؤتمر الصحافي ذاته "فئة خلافات لا تزال بيننا؛ لأننا لسنا حزبا واحدا، ولكل منا موقفه وأسلوبه في التعبير عن رأيه".

وأردف "لسنا مرجحين مع أحد على الإطلاق لا في الداخل ولا الخارج، ولا نتلقى توجيهها من هنا أو هناك"، دون توضيح. واعتبر العريضي أن أي خطوة يُقدم عليها حزبه يرى فيها مصلحة وطنية.

وعلى الرغم من المصالحة، يعتقد مراقبون أن جنحلاط سيبقى حذراً من